مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

دور بعض المنظمات الريفية في مواجهة عمالة الأطفال "دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة الدقهلية

أسماء حلمي محمد*، محمد السيد الإمام وأماني أحمد نادر

قسم الارشاد الزراعي والمجتمع الريفي – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

عن المقالة

تاريخ التقديم 6 / 9 /2025

تاريخ القبول 21/ 9/2025

الملخص

استهدفت البحث التعرف على دور كل من المؤسسات (التعليمية – الصحية – الأسرية) في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال بقرى الدراسة ودور المؤسسات (التعليمية، الصحية، الأسرية) في مواجهة عمالة الأطفال، وتقدير الاسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة (المؤسسات المدروسة) ذات العلاقة الارتباطية فى تفسير جزء من التباين الكلي لعمالة الأطفال بمنطقة البحث.وقد تم اختيار محافظة الدقهلية كمجال جغرافي لهذا البحث، وتم اختيار وتحديد ثلاث قرى هى الصلاحات واليوسفية وغازي مصبح التابعين إدارياً لمركز بني عبيد بمحافظة الدقهلية، وتم جمع البيانات من خلال استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين بمنطقة البحث خلال الفترة من شهر يناير وحتى شهر مايو2024م، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها 369 مبحوث وفقا لمعادلة كريجسي مورجان، وتم توزيع حجم العينة علي القرى الثلاث وفق نسبة تمثيل شاملة المجتمع، حيث بلغ حجم العينة بقرية الصلاحات 214 رب أسرة، وقرية اليوسفية 107 رب أسرة، و48 رب أسرة قرية غازي مصبح. وتم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والتحليلية هي: التكرارات، النسب المئوية، والمتوسط الحسابي المرجح، معامل الارتباط البسيط لبيرسون، معامل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين عمالة الأطفال كمتغير تابع، وبين كل من (المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية، والمؤسسات الأسرية) عند المستوى الاحتمالي 0.01، وأن الثلاث متغيرات أسهموا اسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي لعمالة الأطفال بمنطقة البحث، حيث جاءت المؤسسات الأسرية في الصدارة بنسبة إسهام (20.4%)، يليها المؤسسات التعليمية بنسب إسهام (3.9%) ثم المؤسسات الصحية بنسبة إسهام (1.8%).

الكلمات الدالة: الدور- المنظمات الريفية – عمالة الأطفال

المقدمة والمشكلة البحثية

يواجه الإنسان فى مسار حياته ألوان مختلفة من التحديات، وتُعد ظاهرة عمالة الأطفال واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه العالم بأسره، وبالأخص المجتمع المصري، لما لها من تأثير سلبي على حقوق الطفل التي يفترض أن يتمتع بها الأطفال في نفس المرحلة العمرية، تلك الحقوق التي ضمنتها له جميع التشريعات الدينية والإنسانية .ومن هذا المنطلق، عملت دول العالم على وضع تشريعات وإبرام اتفاقيات تهدف إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة .ولم تقتصر هذه الجهود على المؤسسات الحكومية فقط، بل امتدت لتشمل المجتمع المدني أيضاً، حيث تسعى المنظمات المعنية بمجال الطفولة إلى دراسة الأسباب المؤدية لهذه المشكلة والمشاركة في وضع حلول فعالة له.

وعمالة الأطفال لا تتوقف عند حد العمل في سن صغيرة فحسب، بل تتعدى إلى أخطر من ذلك، وهذا بتعرض الطفل لشتى أنواع المخاطر، والممارسات غير الأخلاقية في أعمال لا تتناسب مع العديد من المجتمعات، حيث يعمل الطفل فى ظروف سيئة مرحلته العمرية ولا تتوافق مع إمكانياته الجسمانية وقدراته العقلية، بل وتساهم في إعاقة الأطفال عن التعليم والتدريب واكتساب المهارات الذهنية. ونجد ان هناك تفضيل أصحاب الأعمال لأطفال لانخفاض أجورهم (فهمي، 2000، ص275)

ويمثل الأطفال والشباب نصف سكان العالم، مما يجعل الاستثمار فيهم أساسياً لتعزيز إنتاجية القوى العاملة وتحقيق ميزة تنافسية دولية للبلد .إن نقص الحماية الكافية وسوء التغذية يُعرّضانهم لتأثيرات سلبية، مثل تأخر النمو، وضعف الصحة، وانخفاض القدرات الفكرية، وكل ذلك يترتب عليه أعباء كبيرة على المجتمعات. علاوة على ذلك، وبناءً على ما نصّت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ينبغي ضمان حماية الأطفال من جميع أشكال سوء المعاملة والاستغلال. (Hindam, 2015,p132)، لذا كان من الضروري إجراء هذه الدراسة للتعرف علي دور بعض المنظمات الريفية في مواجهة عمالة الاطفال بمحافظة الدقهلية، كأحد الموضوعات الملحة الجديرة بالدراسة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: 1- ما هو دور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة؟، 2- ما هو دور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة؟، 3- ما هو دور المؤسسات الأسرية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة؟، 4- ما هي طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال بقرى الدراسة ودور المؤسسات (التعليمية، الصحية، الأسرية) في مواجهة عمالة الأطفال؟، 5- ما هي المؤسسات الأكثر اسهاما في تفسير جزء من التباين الكلي لعمالة الأطفال بمنطقة البحث.

الأهداف البحثية:

1- التعرف على دور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة.
2- التعرف على دور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة.
3- التعرف على دور المؤسسات الأسرية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة.
4- التعرف على طبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال بقرى الدراسة ودور المؤسسات (التعليمية، الصحية، الأسرية) في مواجهة عمالة الأطفال.
5- التعرف علي درجة الاسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة (المؤسسات المدروسة) ذات العلاقة الارتباطية في تفسير جزء من التباين الكلي لعمالة الأطفال بمنطقة البحث.

الاستعراض المرجعي:

أن الأطفال يمثلون الفئة العمرية الأوسع فى المجتمع والأكثر حيوية وذات أهمية بالغة فى حياة المجتمعات وهم يمثلون عماد الحياة ورجال المستقبل المنتظر، فالإهدار فيها يعكس خسارة جسمية تتعرض لها المجتمعات كلما كبرت أو ازداد حجمها ، وقد نالت بالغ الأهمية والرعاية من المنظمات الإنسانية على الصعيدين الرسمي والمدني وهى من أخطر المشكلات التى تواجهها مجتمعات اليوم والتى تتميز بتحديات متعددة المصادر، ومنها تزايد السكان وكثرة الحروب والفقر والحاجه إلى المال والهجرة ، لذا من الضروري التصدي لهذه الظاهرة دون تأخير، حيث إن أي تهاون أو تأجيل في التعامل معها يزيد من تعقيد الحلول، وربما يجعلها غير قابلة للتطبيق. كما أن هذا الإهمال ينعكس سلبًا على الأطفال والمجتمع، مما يؤدي إلى دفع ثمن باهظ لا يُعوَّض. (فهمى، 2000، ص 155).

مفهوم الطفل:

اختلف العلماء في تحديد تعريف الطفل، حيث يطلق لفظ الطفل في اللغة على أنه الصغير من كل شيء مثل الإنسان والحيوان، والمذكر والمؤنث، والجمع طفل وأطفال، ولفظ طفل يطلق على الجمع أيضا (أبو حاقة، 2007، ص751) والمولود ما دام ناعما وغضا في كل شيء حتى البلوغ،

ويعرف قاموس أكسفورد الطفل: بأنه كل إنسان صغير يندرج عمره تحت السن القانونية (Angus, 2010, P. 302).

ويعرف رشوان (2012، ص5) الطفولة الفترة التي تمتد بين نهاية مرحلة الرضاعة القانونية وبلوغ سن النضج، وتنقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية.: الطفولة الأولى early childhood وهي بين نهاية الرضاعة وسن السادسة، والطفولة الوسطى mid - childhood بين السادسة والعاشرة، والطفولة الأخيرة late childhood بين سن العاشرة والثانية عشرة. وهي ما تسمى قبل المراهقة Preadolescence، وتُعرَف الطفولة، وفقاً لعلماء الاجتماع، بأنها المرحلة التي يعتمد فيها الإنسان بشكل كامل على والديه لضمان استمرارية حياته خلال هذه

*الباحث المسئول عن التواصل

البريد الالكتروني: helmyasmaa802@gmail.com

DOI: 10.21608/jaess.2025.417255.1423

الفترة، يتعلم الطفل ويكتسب المهارات الضرورية للانتقال إلى المرحلة التالية. الطفولة بحد ذاتها ليست الهدف النهائي، بل تشكّل جسر عبور يمكّن الطفل من الوصول إلى النضج على المستويات الاقتصادية والعقلية والفسيولوجية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية والروحية .وبهذا تصبح الطفولة أساساً لتشكيل حياة الإنسان ككائن اجتماعي متكامل. (أبو حاقة، 2007: ص855).

ويذكر عزالدين (2015، ص119) أن الطفل العامل هو الطفل الذى يعمل أو يتم استخدامه من قبل أفراد آخرين بهدف الحصول على المال، وينحصر عمره بين السادسة والخامسة عشر.

وتذكر ياقـوت، وعلى (2018، ص ص66-113) الطفولة أنها المرحلة التى تضم جميع الأعمار ما بين المرحلة الجنينية ومرحلة الاعتماد على النفس هى مرحلة بلوغ الثامنة عشر.

مفهـوم العمـل:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية العمل بالمعنى الشامل حيث يتضمن أي نوع من أنواع العمل، بدني أو عقلي أو عمل الآلة أو القوى الطبيعية، وتنقسم الأعمال بحسب طبيعتها إلى عمل يدوي manual، وعمل عقلي intellectual وبحسب شكل أدائها إلى عمل الإدارةadministrative، وعمل التنفيذ executive وحسب صعوبتها إلى العمل البسيط simple والعمل المتخصص specialized (موسى، 2009، ص12).

ويشير علماء الاجتماع إلى العمل بأنه ظاهرة عامة في حياة الإنسان والمجتمع، والعمل سمة أساسية ومهمة يتميز بها الأفراد والجماعات في كل المجتمعات الإنسانية باعتباره يمثل مظهر السلوك اليومي الذي تدور حوله الأنشطة الإنسانية كافة في المجتمع، وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان يهدف إلى تحقيق غايات الفرد والجماعة (محمد، 2005، ص 35)

ويعرف قنديل (2009، ص57) العمل هو كل نشاط يقوم به الإنسان مستخدماً جهوده العضلية أو الفكرية، بهدف استثمار الموارد الطبيعية المحيطة به. ويسعى الإنسان من خلال هذا النشاط إلى تلبية احتياجاته أو تحقيق رغباته عبر عملية الإنتاج، وذلك بشكل إرادي وليس تحت الإكراه .وعلى الرغم من أن مصطلح العمل يُستخدم غالباً للإشارة إلى الأعمال اليدوية، فإن الجهود الفكرية التي يُبذلها الفرد تُعد شكلاً آخر من أشكال العمل .ومن بين أبرز النشاطات اليدوية التي يمتهنها الناس: النجارة، الخياطة، الحياكة، والحدادة، والتي تُعتبر من أكثر المهن انتشاراً وشيوعاً. وعرَّف مصطلح العمل وفقًا للتشريعات الدولية في قانون العمل كمنظومة تضم قوى الإنتاج في مختلف مجالات العمل المعتمدة والمصرح بها من قبل الهيئات المختصة، مثل وزارات العمل .ولا يُسمح لأي شخص بمزاولة هذه الأعمال إلا بعد بلوغه السن القانونية للعم (العزب، 2022، ص 122).

مفهوم عمالة الأطفال:

يعرف عبد الفتاح (2001، ص11) عمالة الأطفال تشير إلى الأعمال التي تفرض أعباء كبيرة على الطفل، وتعرض سلامته وصحته ورفاهيته للخطر . هي الأعمال التي تستغل ضعف الطفل وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه، كما تستفيد من وجوده دون أن تسهم في تنمية مهاراته أو تطويره .بالإضافة إلى ذلك، تعيق هذه الأعمال تعليم الطفل وتدريبه، مما يؤدي إلى تغيير مسار حياته ومستقبله بشكل سلبي.

ويشير أبوزيد (2010، ص113) لعمالة الأطفال بأنه العمل الذي يقوم به الطفل في سن مبكرة بشكل غير رسمي وغير مرخص به قانوني، ويحرمه من طفولته وقدراته وكرامته، ويحد من تطوره الجسدي والعقلي، وكل نشاط منتج يمارسه الطفل سواء بكيفية دائمة أو مؤقتة.

ويوضح دويدار (2011، ص124) أن عمالة الأطفال هي ممارسة الأطفال بين سن الخامسة والثامنة عشر لأعمال تحرمهم من طفولتهم، ومن حقوقهم في التعليم والعيش بكرامة واللعب، وتعرضهم لأضرار نفسية وجسدية ومعنوية.

ويوضح المجلس العربي للطفولة والتنمية (2015، ص258) عمالة الأطفال بأنها إشراك الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثامنة عشرة في أعمال تحرمهم من التمتع بطفولتهم الطبيعية ومن حقوقهم الأساسية مثل التعليم، الحياة الكريمة، واللعب، إضافة إلى تعرضهم لمخاطر جسدية ونفسية ومعنوية تؤثر سلبًا على نموهم وتطورهم.

سمات شخصية الطفل العامل

الأطفال الذين يعملون قد يكونون قد انقطعوا عن الدراسة نهائيًا أو يعملون بعد انتهاء اليوم المدرسي، وربما لم يلتحقوا بالتعليم مطلقًا ولم يحصلوا على أي مستوى من التعلم . وفي جميع هذه الحالات، يظهر التأثير السلبي للعمل على الطفل بشكل واضح، مما يجعل عمالة الأطفال عاملًا مساهمًا في زيادة نسبة الأمية، في الوقت الذي تبذل فيه الدول جهودًا مكثفة للقضاء على هذه الظاهرة.

ويذكر عز الدين (2015، ص35) أنه من أهم سمات شخصية الطفل العامل ما يلى: فقدان الشعور بالأمن، . فقدان القيمة والكرامة الإنسانية، غياب الحرية، الشعور بالحزن، غياب سلطة الأسرة أو ضعفها، ندرة الفرص المتاحة للتعبير عن مشاعره، لا تتطلب تأهيلا تعليميا أو مهنيا محددا، يفتقد القدرة على القراءة والكتابة، الأثار العقلية.

أشـكال عمالـة الأطفـال:

يشمل عمل الأطفال العديد من أشكال الانتهاك مثل إجبارهم على العمل، فصلهم عن أسرهم، تعريضهم لأعمال خطرة تؤثر على صحتهم، أو استغلالهم للعمل في الشوارع والمدن الكبيرة .فيما يلي سنستعرض بعض هذه الأشكال وفقاً لما يتم تصنيفه ضمن هذه الظاهرة (عسيرى، 2005، ص33).

أ- تشمل جميع أشكال تشغيل الأطفال والاستغلال، مثل بيعهم والاتجار بهم، إجبارهم على العمل القسري، إشراكهم في النزاعات المسلحة، تشغيلهم في صناعة السجائر أو السجاد، وغيرها من الأعمال الشاقة التي تستنزف طاقتهم وتؤثر سلبًا على طفولتهم.

ب- إشراك الأطفال في أنشطة غير قانونية، مثل تجارة وإنتاج المخدرات، حيث يتم استغلالهم في عمليات التهريب والتوزيع بسبب صغر أعمارهم وقلة الخضوع للمراقبة الأمنية .هذا الأمر يترتب عليه أضرار جسيمة، أبرزها تعريضهم للمخاطر الصحية والانخراط في عالم الجريمة، إذ يتحول دورهم تدريجياً من مجرد توزيع إلى الوقوع في فخ التعاطي.

ج- إلزام الأطفال بالعمل في قطاعات الزراعة أو الصناعة يُعد من أخطر أنواع العمل على صحتهم الجسدية، حيث يمكن أن يتعرضوا للتعامل مع مواد كيميائية ضارة أو آلات صناعية غير آمنة .العمل في القطاع الزراعي، المنتشر في مختلف الدول، لا يخضع غالبًا لضوابط قانونية على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تواجه الأطفال .في كثير من الأحيان، يضطر الأطفال إلى ترك التعليم خلال موسم العمل والنزول إلى سوق العمل في سن مبكرة ولساعات طويلة، خاصة وأن معظم العاملين منهم في الزراعة هم أبناء المزارعين الذين يسعون لمساعدة عائلاتهم.

العمل فى المناجم: تنتشر عمالة الأطفال حول العالم فى مناجم الحديد وخاصة الأطفال المهاجرين، حيث يمكن ان يقوم صاحب العمل بتشغيل العائلة بأكملها، ولا يستخدم صاحب العمل عمال ثابتين لإلغاء أي إجراء قانونى، ويقوم الأطفال بأعمال شاقة مثل تكسير الصخور وتحميل الشاحنات والحفر، ويتعرض الأطفال للخطر دون أي حماية.

د- إرسالهم للعمل في الشوارع: مثل العمل في البيع، وتلميع الأحذية، وحمل الأمتعة، وغسل السيارات وحراستها، وجمع القمامة القابلة للتعديل، إذ يشكل ذلك خطرا على تطور صحة الطفل النفسية والجسدية.

هـ - العمل فى الخدمات المنزلية: يقصد بها قيام الأطفال أقل من 18سنة بأعمال المنزل من طهى وكى وتنظيف وغيرها لدى أشخاص لا يقربون إليهم وذلك مقابل أجر مادي بسيط أو يكون مقابل المأكل والمسكن، وفى غالبية الوقت تقوم الإناث بهذا العمل، ويتسبب ذلك لهم بالمخاطر سواء جسدية أو نفسية.

أسباب عمالة الأطفال:

يوضح فهمي (2009، ص87) أنه هناك عدة أسباب تؤدي إلى عمالة الأطفال وهي:

الفقر: يدفع البعض إلى إرسال أطفالهم للعمل نتيجة عدم قدرة العائلة على تحمل تكاليف الحياة الأساسية من مأكل ومشرب وتعليم ورعاية صحية، بهدف المساهمة في توفير دخل إضافي .كما يرتبط الفقر بعدة عوامل مثل نقص التعليم، قلة فرص العمل، النزاعات والحروب، والكوارث الطبيعية

نقص التعليم الجيد: عندما تغيب الأساسات الضرورية للتعليم، مثل البيئة المدرسية الآمنة والمناسبة التي تعين الأطفال على التعلم واكتساب مهارات حياتية تمكّنهم من رؤية مستقبل يضمن لهم حياة كريمة، يصبح العمل الخيار الوحيد أمامهم. هذا يتسبب في تعريضهم لمخاطر تهدد حياتهم، إلى جانب حرمانهم من حقوقهم الأساسية كأطفال .

غياب الوعي بمخاطر عمالة الأطفال: عدم إدراك الأهل للتأثير السلبي لعمالة الأطفال على صحتهم الجسدية والنفسية ومستقبلهم، يؤدي إلى اتخاذ قرارات يعرضون من خلالها أبناءهم لهذه المخاطر .

الظروف القاسية: كالكوارث الطبيعية أو النزاعات والحروب أو الهجرات الجماعية، التي تجعل الأطفال عرضة للاستغلال نتيجة الظروف المعيشية الصعبة المحيطة بهم .

المرض ونقص الرعاية الصحية: يعجز الوالدان في بعض الأحيان عن تأمين علاج مناسب للعائلة بسبب المرض ونقص الموارد اللازمة، الأمر الذي يدفعهم إلى إجبار الأطفال على العمل لتوفير المال اللازم للدواء والغذاء.

العوامل التي تحدد مدى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال قضية معقدة تستدعي دراسة متأنية للعوامل المؤدية إليها لفهمها بشكل دقيق وشامل، حيث إن القضاء على هذه الظاهرة يتطلب معالجة الأسباب المتعددة التي تؤدي إلى انتشارها. لا تقتصر الأسباب على العوامل الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضاً عوامل اجتماعية وتعليمية وقانونية ترتبط بظروف الطفل وأسرته. على سبيل المثال، الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الطفل،

المستوى التعليمي للأبوين، وعدد أفراد الأسرة من بين الأسباب الرئيسية التي تساهم في تفاقم المشكلة .كما يلعب الجهل دوراً أساسياً في تعزيز عمالة الأطفال، إلى جانب نقص البرامج الدولية لمكافحة الفقر وضعف النظام التعليمي السائد، ونقص المدارس، وعدم كفاية القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالتعليم الإجباري ومنع تشغيل الأطفال .بالإضافة إلى ذلك، يساهم التفكك الأسري وتهرب الآباء من مسؤولياتهم تجاه أبنائهم، وكثرة أفراد الأسرة، والوضع الصحي للأب في تفاقم الظاهرة .النتيجة هي آثار سلبية متعددة على الطفل تشمل أبعاده العقلية والجسدية والنفسية، إضافة إلى آثار خطيرة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية .يتضح أن ظاهرة عمالة الأطفال تعود إلى مجموعة متداخلة ومترابطة من العوامل تجعل حلها تحدياً كبيراً .فهي تخضع لتأثيرات متعددة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والقانونية كما قد تتأثر بعوامل أخرى مثل عدم الاستقرار والكوارث الطبيعية .من هنا، يتطلب التعامل مع هذه المشكلة نهجاً شاملاً يراعي جميع العوامل المؤثرة للحد من انتشارها بشكل فعال وبناء مستقبل أفضل للأطفال. (خرشف، 2020، ص 10).

وهناك عدد من العوامل تحدد مدى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع، وفقا لـ (منظمة العمل الدولية، 2011، ص5).

أ- العوامل الاقتصادية:

يتفق جميع من تعرضوا لدراسة ظاهرة تشغيل الأطفال علي أن السبب الرئيسي للظاهرة هو الفقر خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها الكثير من دول العالم الثالث والتي تتصف بعدم العدالة في توزيع الثروة، ووجود تباين كبير في الدخول بين الأفراد، وعدم تبني سياسات تنموية ذات بعد إجتماعي والتي أسهمت بشكل مباشر في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والبطالة، الأمر الذي أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية للكثير من أسر ذو الدخل المحدود، فانخفاض دخل الأسرة وقلة مواردها المالية أو عدم ضمان استمرار هذه الموارد، أو تعطل رب الأسرة، أو فقدانه سواء بالموت أو الطلاق، كلها عوامل فاعلة تدفع بأطفال هذه الأسر الفقيرة إلى الخروج للعمل وترك التعليم أو عدم الالتحاق به (نور الدين، 2001، ص16)؛ والأطفال الفقراء يواجهون مشكلات اقتصادية ثقيلة، إلا أن هناك أطفال آخرين قد لا يكون السبب في اتجاههم للعمل هو الفقر، فالعامل الاقتصادي لا يفعل فعله في كل الأسر بالطريقة نفسها والنمط ذاته، فالأسر الأقل تعليماً والأقل نفوذا هي الأسر الأكثر عرضه للدخول المبكر لأبنائها في سوق العمل إذا ما قورنت بأسر الفئات العليا والوسطى، فمثلا الباعة الجوالون من عائلات ميسورة، ولكنهم يعملون لقضاء وقت الفراغ والحصول على مصروف يومي خاص.

والفقر يُعد أحد أبرز العوامل التي تسهم في تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال، حيث يرتبط هذا الأمر بعلاقة متبادلة؛ فعمل الأطفال ليس فقط نتيجة للفقر، بل هو أيضًا سبب يدفع إليه .فهذه الظاهرة تُنتج أجيالًا غارقة في مستنقع الجهل، غير قادرة على النهوض بمجتمعاتها أو المشاركة في تطورها، سواء في المجال الاقتصادي أو غيره من المجالات الحيوية. ومن ثم، يصبح المجتمع بأسره مكبلاً بين مأزق الفقر والجهل. ولا شك أن الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد تضغط على الأسر، مما يدفع بالأطفال إلى دخول سوق العمل لتأمين الاحتياجات الأساسية للأسرة والحفاظ على بقائها، وهو ما يؤدي تدريجيًا إلى انحدار المجتمعات نحو دوامة لا نهاية لها من التدهور. (النجار، وشكري، 2003، ص 37).

ب- العوامل الاجتماعية والأسرية

تعد الأسرة الركيزة الأساسية التي ينشأ الطفل في ظلها، فهي توفر له الحماية والرعاية، إلى جانب تأمين احتياجاته الأساسية من مأوى وملبس وغذاء وعناية صحية وتعليمية .ومع ذلك، عندما تواجه الأسرة ظروفًا اقتصادية صعبة أو قصورًا في الدعم الاجتماعي والصحي، يصبح الطفل معرضًا لأزمات متعددة، حيث يشعر بالحرمان والحاجة لتلبية متطلباته .في مثل هذه الظروف، قد يتحول العمل إلى إحدى الوسائل التي يلجأ إليها لتعويض ما يفتقده. (محمد،2016، ص23).

والعوامل الاجتماعية تعد من أبرز المحركات لظاهرة عمالة الأطفال، إذ تسهم عوامل مثل التفكك الأسري والجهل ونقص معرفة الوالدين في تعزيز هذه المشكلة .إلى جانب ذلك، تلعب العادات والتقاليد وكثرة أفراد الأسرة والثقافة السائدة في المجتمعات دورًا رئيسيًا في دفع الأطفال للعمل .كما أن تأثير رفاق السوء يعتبر عنصرًا إضافيًا يزيد من احتمالية عمل الأطفال .ارتفاع عدد الأطفال داخل الأسرة يرتبط بشكل إيجابي مع زيادة معدل تشغيل الأطفال، حيث تشير الإحصاءات إلى أن حوالي 74%من الأطفال العاملين ينتمون لأسر يتجاوز عدد أفرادها المتوسط العام لحجم الأسرة .كذلك، فإن الطلاق يؤدي إلى تشرد الأطفال وتنصل الوالدين من مسؤولياتهم تجاههم، مما يرغم الطفل على تحمّل مسؤولياته بنفسه في سن مبكرة، بما يشمل السعي لكسب قوته الشخصي .من جهة أخرى، يؤثر المستوى الثقافي للأسرة بشكل كبير على هذه الظاهرة، فإذا كان الوالدان أو أحدهما يفتقر إلى إدراك أهمية التعليم بالنسبة للفرد، فإنهما لا يقدران قيمته ويحفزان الطفل على العمل بدلًا من إكمال دراسته. هذا النقص في الوعي يجعل التعليم يبدو بلا جدوى في نظرهم مقارنة بالحصول على دخل مبكر. (مدحت، 2001، ص18).

ج- العوامل التعليمية

تُعتبر المشاكل التي يواجهها التلميذ في المدرسة من العوامل المؤثرة التي تدفع الطفل إلى الانخراط في سوق العمل .تتعدد أسباب هذا الوضع، أبرزها سوء التكيف الاجتماعي الناتج عن عدم قدرة الطالب على الانسجام مع محيطه، حيث يحتاج الطفل إلى الحب والتقدير، فيما يأتي التسرب المدرسي ليُشكل جزءًا آخر من هذه المشكلة .التسرب المدرسي غالبًا ما يكون نتيجة تعرض الطفل إلى المعاملة القاسية أو العقاب البدني من قبل المعلمين .ومن الصعب الفصل بين مشكلة التسرب من التعليم وعمل الأطفال، لأن كلًّا منهما يُغذي الآخر بشكل مترابط .بالإضافة إلى ذلك، تساهم عوامل مثل ضعف المناهج الدراسية وعدم توافقها مع أعمار الأطفال أو مستوى نموهم العقلي في هذه المشكلة، حيث تفتقر المناهج أحيانًا إلى أساليب تعليمية مبتكرة وتعتمد بشكل كبير على الحشو بالمعلومات بدلاً من التركيز على المهارات الأساسية وتنمية الفكر والإبداع لدى الأطفال .لتطوير وتعزيز مناهج التعليم، ينبغي أن تتضمن التدريس مزيجًا من الفنون، الأعمال اليدوية، الحرف، الرياضة، وغيرها من الأنشطة التربوية التي تساعد في صقل مهارات الطفل وتنمية قدراته. من جهة أخرى، يؤثر ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي بشكل كبير على الأسر ذات الدخل المحدود، مما يدفع بعض الآباء لتفضيل عمل أبنائهم للمساهمة في تحمل أعباء الحياة بدلاً من استكمال مسيرتهم التعليمية. (غريب، 2002، ص 15).

كما أن من أسباب عدم التعليم نقص المدارس، وبعد المدارس عن المساكن، وهذا يمنع الفتيات وكذا الفتيان من الوصول إليها، وهذا خوفا من المخاطر التي يواجهونها في الطريق البعيد، مع عدم وجود التعليم الإلزامي خاصة في المرحلة الابتدائية حيث هو أكثر الأدوات الفعالة للقضاء على عمالة الأطفال، فالطفل غير الملزم بالالتحاق بالمدرسة يكون عرضة في الوقوع في شرك التعليم المبكر (عازل، 2011، ص70).

د- العـوامـل الثقافيـة

أن الأسر التي تتصف بالجهل والأمية لا تحرص علي تعليم أبنائها لأن فائدة التعليم غير معروفة لديهم، ويعتقد هؤلاء أن إرسال أبنائهم في هذا السن المبكرة لتعلم حرف بدائية ومهن هامشية يمثل ضماناً لمستقبلهم (الدمهوجي،2011، ص90).

هـ- العوامل القانونيـة

بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، هناك عوامل قانونية ذات أهمية كبيرة تُظهر دورها في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال .إذ إن الالتزام الكامل بالقوانين، سواء كانت محلية أو دولية، يمكن أن يحد بشكل كبير من انتشار هذه الظاهرة .المشكلة القانونية تتجلى في التساهل مع محاسبة الأطراف المسؤولة عن عمالة الأطفال، بالإضافة إلى وجود ثغرات قانونية وضعف واضح في المساءلة الجنائية تجاه أصحاب العمل وأولياء الأمور الذين يدفعون أطفالهم للعمل بدلًا من متابعة تعليمهم .كما يُلاحظ قلة الرقابة على تطبيق الالتزامات التي فرضها القانون على أصحاب العمل الذين يستغلون الأطفال كعمالة رخيصة بسبب انخفاض أجورهم .إلى جانب ذلك، تُعد بعض أولياء الأمور عنصرًا مؤثرًا في هذه القضية، إذ قد يمتنعون عن توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالهم، إما بشكل كلي أو جزئي . وقد يكون غياب الآباء أحد الأسباب الرئيسية لذلك، بينما قد يظهر تقصير الدولة في متابعة هؤلاء الآباء الذين يتخلون عن مسؤولياتهم .وعلى الرغم من وجود نصوص قانونية تتناول هذا الجانب، إلا أن هذه النصوص غالبًا ما تفتقر إلى وضع ضمانات فعالة لحماية الأطفال من الاستغلال .كما أنها لا تحتوي على عقوبات صارمة بحق المخالفين لأحكامها، مما يزيد من تفاقم المشكلة ويعزز الحاجة إلى إصلاح شامل لهذه التشريعات لضمان حماية أكبر للأطفال وتمكينهم من حياة كريمة وآمنة. (ميخائيل، 2010، ص112).

ويؤكد النجار وشكري (2003، ص21) وجود قصور في القوانين المحلية المتعلقة بالتعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال في أغلب الدول العربية علي الرغم من توقيعها علي الاتفاقية الدولية رقم 138 لسنة 1973 بشأن الحد الدني لسن العمل (15 سنة) والتي تتضمن إتباع سياسات ترمي إلي ضمان القضاء الفعلي علي عمالة الأطفال وتحديد السن المناسب للعمل.

الأثار المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال:

تختلف الآثار المترتبة عن عمالة الأطفال حسب اختلاف المستويات، فقد تكون على مستوى الطفل ذاته أو على مستوى الأسرة باعتبارها الوسط المباشر الذي يعيش فيه الطفل، وقد تتعدى هذه الآثار لتمس المجتمع ككل، ومن هذه الآثار والتي أقرتها مؤسسة بنيان(2021، موقع الكتروني) حيث تتنوع الآثار الاقتصادية لعمالة الأطفال على المجتمع وقد تتقسم لعدة فئات، فيما يلي أهمها:

1- **تأثيرعمالة الأطفال على الأسرة الصغيرة :**يمكن أن تسهم عمالة الأطفال في تحسين وضع الأسرة على المدى القصير من خلال زيادة دخلها وقدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية .ومع ذلك، على المدى الطويل يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل العام للأسرة. فعلى الرغم من أن دخل الطفل العامل يمثل إضافة فورية للأسرة، إلا أنه غالبًا ما يكون منخفضًا جدًا

وغير كافٍ لتلبية الاحتياجات الضرورية. كما أن انخراط الطفل في العمل يحرمه من فرصة التعليم واكتساب المهارات اللازمة، مما يقلل من فرصه المستقبلية للحصول على وظيفة ذات دخل مستدام، ويُبقي الأسرة في دائرة الفقر المتواصلة-2 .

2- **تأثير عمالة الأطفال على النمو والتنمية الاجتماعية طويلة المدى :** ينعكس أثر عمالة الأطفال بشكل سلبي على عملية النمو والتنمية الاجتماعية نتيجة تقلص الفرص لتراكم رأس المال البشري .غالبًا ما تحدث عمالة الأطفال داخل قطاعات غير منظمة أو وحدات صغيرة تعتمد على تكنولوجيا ومعدات بسيطة، مما يضعف استعداد المجتمع لتحقيق نمو مستدام

3- **الأثر الاقتصادي الدولي لعمالة الأطفال، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :**تعتبر عمالة الأطفال عائقًا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعطي انطباعًا سلبيًا عن بيئة العمل وتثير مخاوف أخلاقية لدى الشركات والمستثمرين الدوليين

4- **آثار عمالة الأطفال على سوق عمل الكبار :**قد تشكل عمالة الأطفال بديلاً اقتصاديًا للبالغين في بعض الحالات، حيث يقوم الأطفال بأداء وظائف بنفس كفاءة الكبار ولكن بأجور أقل. هذا الوضع يؤدي إلى بطالة بين صفوف البالغين أو إلى تقليل أجورهم بسبب منافسة غير عادلة، مما يزيد الضغط على سوق العمل ويُضعف استقراره- .

5- **الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال على المجتمع :**تحرم عمالة الأطفال الإناث والذكور من الاستمتاع بمرحلة الطفولة، مما يؤثر سلبًا على حالتهم النفسية ومعنوياتهم .وعلى عكس الأنشطة الإيجابية التي تُساهم في تعزيز نموهم العقلي، مثل المشاركة في بعض الأعمال المنزلية البسيطة أو الوظائف المؤقتة أثناء فترات الإجازة المدرسية، فإن العمل المتواصل يُعيق الأطفال عن الحصول على التعليم اللازم ويُسبب أضرارًا جسدية وعقلية واجتماعية تُؤثر على تطورهم بشكل عام.

6- **- آثار عمالة الأطفال النفسية على المجتمع**

يوضح جعدلي (2013، ص94) أن عمالة الأطفال تؤدي إلى العديد من الأمراض النفسية والصحية من أبرزها:

-التخلف الجسدي: يعاني الأطفال الذين يضطرون للعمل في سن مبكرة من تأثيرات سلبية على نموهم الجسدي، وذلك بسبب الظروف الخطرة التي تحيط ببيئة العمل .وتشمل هذه المخاطر حمل مواد تفوق قدرتهم البدنية، السقوط من ارتفاعات كبيرة، التعرض للإصابات والجروح، واستنشاق الغازات الضارة التي تؤثر على صحتهم بشكل مباشر.

- تبلد الإحساس وانعدام العاطفة: الأطفال الذين يُجبرون على العمل في سن مبكرة يُحرمون من فرصة الاستمتاع بطفولتهم ويعيشون حياة تخلو من المرح والبساطة. هذا الحرمان لا يقتصر فقط على الجانب المادي، بل يمتد ليؤثر على نفسيتهم، حيث يعانون من تراجع تقدير الذات وفقدان احترامها .تصبح هذه المشاعر أكثر وضوحًا عندما يشاهدون أقرانهم الذين حظوا بفرصة التعليم، فنجحوا في تحقيق مراكز مرموقة واستفادوا من ثمار العلم .النتيجة هي تراكم مشاعر الحقد والحسد لدى هؤلاء الأطفال، إلى جانب ظهور العديد من الأمراض الاجتماعية التي تؤثر في حياتهم. في نهاية المطاف، يكبرون وهم يحملون شعورًا سلبيًا تجاه المجتمع الذي لم يوفر لهم الدعم اللازم ولم يمنحهم فرصة تطوير أنفسهم والارتقاء بحياتهم.

- عدم الثقة بالآخرين: يتعرض الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة غالبًا لانتهاكات من أرباب العمل أو الزبائن الذين يعاملونهم بقسوة وقد يمارسون تجاههم العنف، الأمر الذي ينعكس سلباً على حالتهم النفسية. هذه التجارب تولد لديهم إحساساً بالاضطهاد وكأنهم مستهدفون من قبل الآخرين، مما يساهم في نشوء شعور بالنقص داخلهم ويؤدي مع الوقت إلى ترسخ عقدة الدونية ورفض المجتمع..

- عدم التواصل مع المجتمع: الأطفال الذين يضطرون للعمل في سن مبكرة غالبًا ما يواجهون انتهاكات من قبل أرباب العمل أو العملاء الذين يعاملونهم بصرامة وربما يمارسون ضدهم أشكالًا من العنف، مما يؤثر بشكل سلبي على صحتهم النفسية. هذه الظروف تزرع لديهم شعورًا بالاضطهاد وكأنهم موضع استهداف دائم، مما يفاقم إحساسهم بالنقص ويؤدي تدريجيًا إلى نشوء عقدة الدونية وتنمية رفض تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه.

- التخلف الأخلاقي: يتأثر الأطفال العاملين بالمجتمع الذي يعيشون فيه والذي يتكون غالبا من أنصاف متعلمين وجهلة وتقل فيه بنسبة كبيرة القيم والأخلاق فينشأ الأطفال وهم فاقدين لهذه الأخلاق، مما ينعكس على سلوكهم ويساعد على تنشئتهم تنشئة عدوانية. حيث أن **التأثير** النفسي السيئ والشعور بالدونية والاختلاف عن الأطفال الآخرين يدفعهم إلى التحول على الشراسة وكره الحياة.

7- آثار عمالة الأطفال الأخرى على المجتمع

يذكر عبد الحميد (2001، ص18) أن هناك آثار أخرى قد تؤثر على الطفل والمجتمع جراء عمالة الأطفال في المجتمع، ويمكن إيجازها في التالي-

-التعرض لظروف عمل صعبة، قد لا تناسب حالة الطفل الجسمية والعقلية

-حرمان الطفل من الحصول على قدر مناسب من التعليم.

-تفشى بعض العادات والظواهر السيئة بين الصغار، مثل التدخين وتعاطي المخدرات وغيرها.

-انتهاك حقوق الطفل العامل على أيدي أرباب العمل، واستغلاله بالعمل ساعات طويلة.

-التأثير على طباع الطفل والتغيير في سلوكياته وجعله عدوانيًا؛ ويميل إلى العنف ضد المجتمع؛ نتيجة الإحساس بالقهر الاجتماعي.

-قلب ميزان القيم عند الطفل؛ إذ يصبح المال أغلى من بعض ما تعارف عليه المجتمع من القيم النبيلة.

-الاستغلال الجنسي، وهذا ينتهك أيضا كرامة الطفل وأخلاقه الذي يعتبر حقا من حقوقه أيضا.

-حرمان الطفل من التمتع بطفولته.

-سوء التغذية وبناء الجسم بشكل سليم.

-التعرض لأمراض العمل وإصاباته وأخطاره؛ نتيجة ظروف العمل التي تعرضه للضوضاء، والحرارة الشديدة، والمواد الكيماوية، والمخاطر الميكانيكية والأبخرة والأتربة؛ ما يؤدي إلى خطر الإصابة بأمراض عديدة.

-تعزيز حالة الفقر المجتمعي؛ نتيجة القضاء على فرصة إيجاد قيادات متعلمة قادرة على التخطيط والتنمية لرقي المجتمع.

-إعاقة خطط التنمية، من خلال توجيه الإنفاق الحكومي لمواجهة آثار هذه الظاهرة.

الدراسات السابقة:

دراسة عن: "محددات عمالة الأطفال في القطاع الزراعي" (صدقى، وقراعة ،2015)

تستهدف هذه الدراسة التعرف على خصائص الأطفال العاملين مقارنة بغير العاملين، ومعرفة بعض خصائص أرباب الأسر للأطفال مثل محل الإقامة والسن والنوع، ودراسة مؤشر الثروة للأطفال العاملين بالقطاع الزراعي، ومعرفة العوامل المؤثرة على عمالة الأطفال فى القطاع الزراعي، واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي لمعرفة العوامل التي تؤثر على عمالة الأطفال، واعتمدت على التحليل الوصفي، ومؤشر الثروة لقياس المستوى المعيشي، واعتمدت على مسح عمالة الأطفال فى القطاع الزراعي الذى قام بتنفيذه الجهاز المركزى للتعبئة العامة الإحصاء، وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة أطفال عاملين فى القطاع الزراعي من سن (15 – 17 سنة) وبلغت النسبة 38% من إجمالي الأطفال العاملين واقل نسبة 2.5% من سن (5 – 6 سنوات)، ان ريف محافظة الشرقية يضم نسبة عالية من الأطفال الإناث العاملات تبلغ النسبة 12.6% بينما الذكور 11.2%، ويليها محافظة الغربية والبحيرة حيث نسبة الإناث 11.4% ، والذكور 9.2%، وأن نسبة الاطفال العاملين فى المرحلة الاعدادية 17.4% مقابل 6% من جملة الاطفال غير العاملين، وبلغت نسبى الامية فى الاطفال العاملين 5.4% بينما فى الاطفال غير العاملين 3.2% ، وأن نسبة الاطفال العاملين الذين التحقوا بالتعليم وتسربوا 10.1% بينما غير العاملين 3.9%. بلغت نسبة الاطفال العاملات الاناث الحاصلات على الابتدائية فيى اقليم الوجه البحرى 35.8% من اجمالى الاطفال العاملات وهى أعلى من نسبة الذكور التى تمثل نسبة 31%.

-أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الاناث الاطفال الملتحقات بالتعليم والعاملات فى القطاع الزراعي فى الوجه البحرى 88% ونسبة الذكور 87.8%. أظهرت النتائج أن نسبة الاناث العاملات اللاتى لم يلتحقن بالتعليم فى الوجه القبلى 12.5% بينما الذكور 5.1%. أوضحت النتائج انه باستخدام التحليل العالمى يتبين وجود تسع عوامل تؤثر على عمالة الاطفال فى القطاع الزراعي وهى تمثل حوال 71% من التباين الكلى من أهمها : العامل الاول وهو الاكثر أهمية ويمثل نسبة 10.13% من التباين ويضم خمس متغيرات خاصة بظروف سكن الطفل العامل وهى(ملكية المسكن، مصدر مياه الشرب ، ملكية الارض الزراعية ، نوع المسكن ، نوع دورة المياه بالمسكن)

دراسة عن: "العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمالة الأطفال: دراسة ميدانية على مجموعة من الحالات بمدينة دمياط" (العزب، 2022)

تمثلت أهداف الدراسة في هدف رئيسي وهو التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمالة الأطفال، و تحديد الانعكاسات المترتبة على ظاهرة عمالة الأطفال، و رصد الآليات التي تحد من ظاهرة عمالة الأطفال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في محافظة دمياط، كما تم تطبيق منهج دراسة الحالة

علي عينة مختارة من الأطفال العاملين بشكل دائم وموسمي، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الملاحظة لمجتمع الدراسة والتأثير على الأطفال العاملين، وإعداد دليل دراسة الحالة لعينة الأطفال العاملين من خلال المقابلة المفتوحة مع عينة من المهتمين بظاهرة عمالة الأطفال من التنفيذيين بمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة دمياط وبعض قيادات المجتمع المدني، وطبقت العينة علي عينة حجمها (30) طفلاً نصفهم بعمل بشكل دائم طوال العام، وأغلبهم متسرب من الدراسة، والنصف الأخر يعمل بشكل متقطع وخاصة أثناء الإجازة المدرسية، وجميع هؤلاء من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الـ18 عاماً ويعملون في صناعة الأثاث، وتم إجراء مقابلة مفتوحة مع عينة من المهتمين بالظاهرة قدرت بـ (15) من المهتمين، وتم استيفاء البيانات الميدانية بداية من شهر يناير 2021 وحتى شهر أكتوبر 2021.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: تتعدد العوامل الاجتماعية الدافعة لعمالة الأطفال. وقد تمثلت تلك العوامل في الفئة (الدائمة) في الانفصال الأسري، وكثرة الخلافات والشجارات العائلية، أما الفئة (المؤقتة) فإن ظروفهم الاجتماعية مستقرة إلى حد ما ولكنهم يحاولون الخروج للعمل لتحسين الأحوال المعيشية، وفيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية الدافعة لعمالة الأطفال، فكا ن أهمها في الفئة (الدائمة) أن الظروف الاقتصادية منخفضة جدا فشكَّل ذلك دافع قوياً لعمالة الأطفال في مهن دائمة، بينما في الفئة (المؤقتة) كان الدافع للعمل هو ضعف دخل الأسرة، وأخيرًا تأتي العوامل الثقافية والتعليمية, وقد تمثلت في الفئة (الدائمة) في ضعف أهمية التعليم بالنسبة للأسرة وذلك على العكس من الفئة (المؤقتة).

دراسة عن: "مخاطر عمل الأطفال والحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030: دراسة تطبيقية علي عينة من الأطفال العاملين بمحافظة دمياط" (رفاعي، 2023)

استهدفت الدراسة: التعرف علي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين وأسرهم، والتعرف على مجالات عمل الأطفال بمدينة دمياط، والكشف عن أسباب ظاهرة عمل الأطفال في مدينة دمياط، ورصد مخاطر عمل الأطفال، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار جميع الأطفال العاملين بشكل دائم في مختلف الورش الخاصة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط، ويقع في الفئة العمرية من 10: 18 سنة، وتكونت عينة البحث من (30) مفردة من الأطفال العاملين بالورش المتنوعة بصناعة الأثاث (نجارة – دهان – تنجيد -....الخ) تم اختيارها بشكل عمدي خلال الفترة من فبراير 2022 وحتى أغسطس 2022، وذلك من خلال طريقة المقابلة المتعمقة مع الأطفال (عينة البحث). وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : أن أهم أسباب عمل الأطفال جاء في الترتيب الأول الأسباب الاقتصادية متمثلة في الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية، يليها الأسباب الاجتماعية وعلى رأسها عدم التوافق الأسري، ثم الأسباب التعليمية وأهمها التسرب من التعليم. كما اتضح من النتائج تنوع المخاطر التي يتعرض لها الأطفال العاملون ما بين (الاقتصادية، والاجتماعية، الصحية، ومخاطر بيئة العمل).

الفروض البحثية:

1-توجد علاقة ارتباطية بين عمالة الأطفال بقرى الدراسة كمتغير تابع، وبين كل من المؤسسات التعليمية، الصحية، والأسرية كمتغيرات مستقلة.

2-تسهم المؤسسات التعليمية والصحية والأسرية مجتمعة إسهاماً معنويا في تفسير التباين الكلي لعمالة الأطفال بقرى الدراسة.

الإجراءات البحثية للدراسة

ثانياً: مجالات الدراسة:

يشتمل مجال الدراسة على عدة نقاط أساسية تتضمن المجال الجغرافي والمجال البشري والمجال الزمني. وفيما يلي استعراض تفصيلي لطريقة وكيفية اختيار كل من هذه المجالات السابقة:

أ - المجال الجغرافي:

يقصد بالمجال الجغرافي ذلك المجتمع أو البيئة التي ستجري بها الدراسة، وقد تم اختيار محافظة الدقهلية وتحديد قرية الصلاحات واليوسفية وغازي مصبح التابعين إدارياً لمركز بني عبيد، وذلك حرصا علي ربط مجال الدراسة قضايا البحث العلمي بقضايا المجتمع وتنمية البيئة المحلية به، بالإضافة لتواجد العديد من المنشآت الصناعية بهذا المركز حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية 3333 منشأ، 3625 عامل بهذه المنشآت (تم استيفاء البيانات الثانوية من مديرية القوى العاملة بالدقهلية، 2024) ، وبلغ عدد الورش الحرفية بمركز عبيد 38 ورشة فنية، و77 عامل بهذه الورش، ومن ثم تعتبر محافظة الدقهلية مجالا جغرافيا مناسب لهذه الدراسة. وتم اختيار ثلاث قرى هي: الصلاحات، اليوسفية، غازي مصبح، التابعين لمركز ومدينة بنى عبيد بمحافظة الدقهلية.

ب- المجال البشري:

ويقصد بالمجال البشري الأفراد التي سيطبق عليهم أداة البحث، وهم عينة الدراسة ويمثلون أرباب الأسر بقرى الدراسة الثلاث باختلاف فئاتهم الاجتماعية وأوضاعهم الاقتصادية، وقد شملت العينة كلا من النوعين (ذكور – إناث)، والحالة التعليمية، مكان العمل ونوعه، ومستوى الدخل الشهري، والمتغيرات الاقتصادية والنفسية حتى يتم تكوين صورة شاملة وممثلة للمجتمع بجميع فئاته..

الشـــاملة والعينـــة:

تتكون شاملة الدراسة من أفراد الوحدة المعيشية متمثلة في أرباب الأسر بقرى مجتمع الدراسة، ولذا اعتبرت الأسرة هي وحدة الدراسة، وبلغ إجمالي عدد هذه الأسر (9057) أسرة، وذلك وفقا للبيانات الواردة بالجدول رقم (1). ولما كان من الصعب جمع البيانات البحثية من جميع الأسر بالمجتمعات المحلية المدروسة فتم اختيار عينة ممثله لهم بطريقة عشوائية بسيطة طبقا لمعادلة كريجسي مورجان **(Kregcie& Morgan,1979, p607)** لتحديد حجم العينة.

وتم توزيع حجم العينة علي الثلاث قرى وفق نسبة تمثيل شاملة المجتمع، حيث بلغ حجم العينة بقرية الصلاحات 214 رب أسرة، وقرية اليوسفية 107 رب أسرة، و48 رب أسرة قرية غازي مصبح، كما هو موضح بالجدول رقم (1)

جدول 1. توزيع العينة البحثية على قرى الدراسة الثلاث وفقاً لحجم شاملة المجتمع

العينة	القرية	الصلاحات	اليوسفية	غازي مصبح	الإجمالي
حجم شاملة الأسر		5265	2628	1164	9057
حجم العينة		214	107	48	369

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت من خلال استمارة استبيان 2024.

جـ - المجال الزمني:

ويقصد به الفترة الزمنية التي تم فيها جمع وتحليل البيانات الميدانية لهذه الدراسة حيث تم جمع البيانات خلال الفترة من شهر يناير وحتى شهر مايو2024م،

ثالثاً: أسلوب وأدوات جمع البيـانات:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية تم استخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة باستخدام استمارة استبيان (أرباب الأسر) بقرى الدراسة الثلاث، وقد تضمنت الاستمارة في شكلها النهائي أسئلة تتعلق ببعض متغيرات الدراسة، والتي تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة مقسمة إلى (المتغيرات والخصائص الشخصية، المتغيرات الاجتماعية، المتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات النفسية، وبعض الأسئلة المتعلقة بعمالة الأطفال بقرى مجتمع الدراسة، وأسئلة أخري تتعلق بالتعرف علي دور المؤسسات التعليمية والصحية والأسرة في مواجهة عمالة الأطفال بقرى مجتمع الدراسة، وهو ما يمثل المتغيرات التابعة في هذه الدراسة.

وتم إجراء اختبار مبدئي للاستبيان Pre – Test قبل جمع بيانات الدراسة على عدد 30 مبحوث من أرباب الأسر بقرى مشابهة لقرى الدراسة، وذلك للتأكد من وضوح الأسئلة ومدي فهم المبحوثين لها، وفي ضوء نتائج هذا الاختبار تم تعديل بعض البنود ووضع الاستبيان في صورته النهائية، وقد تم جمع بيانات الاستبيان عن طريق المقابلة الشخصية لأرباب الأسر بقرى الدراسة الثلاث، وتم جمع البيانات خلال شهر يناير وحتى شهر مارس عام 2025م، وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات، تم تصميم دليل لترميزها وعلى أساسه تم تفريغ البيانات يدوياً، ثم إدخالها للحاسب الآلي تمهيداً لتحليلها وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS.

رابعاً: المقاييس المستخدمة في الدراسة وتعريفها نظريا.

يتضمن هذا الجزء عرضا لكيفية القياس الكمي للمتغيرات الواردة باستمارة الاستبيان علي النحو التالي:

أولا: المتغيرات والخصائص الشخصية:

1- الســـن:

ويقصد به في هذه الدراسة سن المبحوث لأقرب سنة ميلادية وتم قياسه كرقم خام وقت أجراء هذه الدراسة، وعلى ذلك يكون الحد الأدنى الفعلي هو 27 سنة، والحد الأعلي الفعلي هو 75 سنة، وتم تقسيمه إلي ثلاث فئات، الفئة العمرية الأولي (27 - 44 سنة)، الفئة العمرية الثانية من (45 – 62 سنة)، الفئة العمرية الثالثة من (63 - 75 سنة).

2- النـــوع:

ويقصد به في هذه الدراسة نوع المبحوث إذا كان ذكر أم أنثي، وتم قياسه كمتغير أسمي مكون من فئتين هما: ذكر، وأنثى، وقد أعطيت الاستجابات الرموز الرقمية 1، 2 على الترتيب، وهي أوزان تعبر عن النوع وليس عن قيمة المتغير في العينة محل الدراسة.

3 الحالة التعليمية للمبحوث:

ويقصد به في هذه الدراسة المستوى التعليمي الذي تحصل عليه المبحوث أثناء جمع البيانات، وتم قياسه كمتغير أسمى مكون من 7 فئات هي: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي، فوق الجامعي، وقد أعطيت الاستجابات الرموز الرقمية التالية: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7 على الترتيب، وهي أوزان تعبر عن الحالة التعليمية وليس عن قيمة المتغير في العينة محل الدراسة.

4- الحالة العائلية للمبحوث:

ويقصد بها حالة المبحوث الاجتماعية داخل نطاق الأسرة، وتم قياسه كمتغير أسمي مكون من 3 فئات هي: انفصال الزوجين، يعيشان معاً، أحدهما متوفى، كلاهما متوفى، وقد أعطيت الاستجابات الرموز التالية: 1، 2، 3، 4 على الترتيب، وهي أوزان تعبر عن الحالة العائلية وليس عن قيمة المتغير في العينة محل الدراسة.

5- الحالة العملية للمبحوث:

ويقصد بها طبيعة النشاط الذ ي يمارسه المبحوث في اليوم أثناء جمع البيانات الميدانية، وتم قياسه كمتغير رتبي مكون من فئتين هما: يعمل، لا يعمل، وقد أعطيت الاستجابات الرموز التالية: 1، 2 على الترتيب، وهي أوزان تعبر عن الحالة العملية وليس عن قيمة المتغير في العينة محل الدراسة.

6- نوع العمل:

ويقصد به طبيعة العمل الذي يقوم به المبحوث، أو النشاط الرئيسي الذي يعمل به المبحوث، وتمثل له مصدرا للدخل الأساسي، وتم قياسه كمتغير أسمي مكون من 8 فئات هي: موظف حكومي، متقاعد، نجار، حداد، سباك، كهربائي، نقاش، أخرى، وقد أعطيت الاستجابات الرموز التالية: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 على الترتيب، وهي أوزان تعبر عن نوع العمل وليس عن قيمة المتغير في العينة محل الدراسة.

7- مكان العمل

ويقصد به المنطقة التي يمارس فيها المبحوث عمله أو وظيفته، وتم قياسه كمتغير أسمي مكون من أربع فئات هي: القرية، القرى المجاورة، المدينة، المزارع بالصحراء، وأعطيت الاستجابات الرموز الرقمية التالية: 1، 2، 3، 4 على الترتيب، وهي أوزان تعبر عن مكان العملوليس عن قيمة المتغير في العينة محل الدراسة.

ثانياً: المتغير التابع: (عمالة الأطفال)

وهو مكون من خمس عبارات متعلقة بنسبة عمالة الأطفال بالقرية، واستفادة القرية من عمالة الأطفال، وتشغيل الأطفال بدلاً من التعليم، والضرر من عمالة الأطفال على الفرد والأسرة

وتم قياس هذا المتغير كمتغير رتبي مكون من أربع فئات هي: مرتفعة، متوسطة، منخفضة، لا توجد وأعطيت الاستجابات الرموز الرقمية التالية 4، 3، 2، 1 على الترتيب للجمل الإيجابية وعكس الترتيب للجمل السلبية، وتم جمع الاستجابات، وعلي ذلك يكون الحد الأدنى لهذا المقياس 4 درجات، والحد الأعلى له 16درجة، وتم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (4 – 7 درجات)، متوسطة من (8 - 11 درجة)، مرتفعة من (12 – 16 درجة).

ثالثا: دور المؤسسات والمنظمات في مواجهة عمالة الأطفال

وأعطيت الاستجابات الرموز الرقمية التالية: 4، 3، 2، 1 للاستجابات مرتفعة، متوسطة، منخفضة، لا توجد. وكانت كالتالى:

1- دور المؤسسات التعليمية:

ويقصد به في هذه الدراسة الإجراءات والخدمات التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات التعليمية لرفع مستوى الوعي لدى السكان لمواجهة عمالة الأطفال سواء فيما يتعلق بالتلاميذ أو المعلم أو بالتعاون مع الأسرة، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثين في 30 عبارة موزعين كالتالي: 10 عبارات لدور المدرسة فيما يتعلق بالتلاميذ تبدأ بتحفيز التلاميذ على الانتظام في الحضور للمدرسة، وتنتهي توفير حصص إضافية للتلاميذ المتأخرين دراسياً، و10 عبارات لدور المدرسة فيما يتعلق بالمعلم تبدأ بحث المعلم على أن يكون قدوة حسنة للتلاميذ في كل سلوكياته، وتنتهي تنمية مهارات المعلم بتزويده بالخبرة اللازمة لمواجهة تسرب التعليم، و10 عبارات فيما يتعلق بالتعاون بين الأسرة والمدرسة وتبدأ الاتصال الدائم بين المدرسة وأولياء الأمور متكرري الغياب، وتنتهي بإصدار نشرات توعوية لتوضيح آثار مشكلة التسرب، وعلي ذلك يكون الحد الأدنى لهذا المقياس 30 درجة، والحد الأعلى له 120 درجة، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوث من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث، تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (30 – 59 درجة)، متوسطة من (60 - 89 درجة)، مرتفعة (90 - 120 درجة).

2- دور المؤسسات الصحية:

ويقصد به في هذه الدراسة الإجراءات والالتزامات الطبية التي تقدمها المؤسسات الصحية لمواجهة عمالة الأطفال من خلال التوعية بالأضرار الجسدية التي يمكن حدوثها للأطفال، وذلك من خلال تقديم خدمات الطب الوقائي والعلاجي للأسرة، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثين في 16 عبارة موزعين كالتالي: 8عبارات لخدمات الطب الوقائي تبدأ بالاهتمام بالنظافة الشخصية للأطفال والابتعاد عن أماكن الأوبئة، وتنتهي بتوفير الأدوية الأساسية، و8 عبارات لخدمات الطب العلاجي للأسرة وتبدأ بتوقيع الكشف الطبي على التلاميذ والمعلمين بشكل دوري، وتنتهي تتبع المعايير الصحية ومعالجة المشكلات الصحية للتلاميذ، وعلي ذلك يكون الحد الأدنى لهذا المقياس 16 درجة، والحد الأعلى له 64 درجة، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوث من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث، تم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (16 –31 درجة)، متوسطة من (32 - 47 درجة)، مرتفعة من (48 – 64 درجة).

3- دور المؤسسات الأسرية:

ويقصد به في هذه الدراسة توفير المؤسسات الأسرية للبيئة الأمنة والداعمة لتعزيز التعليم وتوعية الأفراد بمخاطر عمالة الأطفال وتقديم الدعم الاقتصادي للحد من عمالة الأطفال، وتم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوثين في 18 عبارة موزعين كالتالي: 6 عبارات للتماسك الأسري تبدأ بالتحدث والمصارحة بين أفراد الأسرة، وتنتهي بتحديد دور كل فرد من أفراد الأسرة في تطبيق الحل، و6 عبارات لحل المشكلات الأسرية تبدأ بالتفاهم والتواؤم بين أفراد الأسرة، وتنتهي بالتوقف عن تبادل الاتهامات بين أفرد الأسرة، و6 عبارات للتوافق الأسري تتضمن التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل، والتقدير والمحبة، والقدرة على مواجهة الضغوط النفسية، وتنتهي بالتواصل الإيجابي والمرونة في العلاقات داخل الاسرة، وعلي ذلك يكون الحد الأدنى لهذا المقياس 18 درجة، والحد الأعلى له 72درجة، وتم حساب الدرجة الكلية التي حصل عليها المبحوث من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المبحوث، وتم تقسيم هذه الاستجابات إلي ثلاث فئات منخفضة (18 – 35 درجة)، متوسطة من (36 - 53 درجة)، مرتفعة من (54 – 72 درجة).

4- أدوات التحليل الإحصائي:

أستخدم في هذه الدراسة عدد من الأساليب والأدوات والمقاييس الإحصائية وذلك لوصف المتغيرات البحثية وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

وقد أستخدم عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية هي: التكرارات، النسب المئوية، والمتوسط الحسابي المرجح. وقد أستخدم عدد من المقاييس الإحصائية التحليلية هي اختبار مربع كاي ($كا^2$) ، وتم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون (r)، وكذا استخدام معامل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد Step-Wise Multiple Regression.

أهم الخصائص الشخصية للمبحوثين

1- **السن:** أبرز التحليل الوصفي، ومن خلال الجدول رقم (2) أن ما يزيد عن نصف أفراد العينة قليلاً بنسبة 50.4% يقعون في الفئة العمرية الأولى (27 – 44 سنة)، وأن نسبة 35.5% من المبحوثين تقع في الفئة العمرية الثانية (45 – 62 سنة)، في حين أن نسبة 14.1% يقعون في الفئة العمرية الثالثة (63 – 75 سنة).

2- **النوع:** أشارت النتائج أن نسبة 87.8% من المبحوثين ذكور، بينما نسبة 12.2% منهم إناث.

3- **الحالة التعليمية:** أوضحت النتائج أن حوالي ما يزيد قليلاً عن ربع العينة 28.5% حاصلون على تعليم ثانوي بمراحله المختلفة (العام، والأزهري، والفني)، بينما نسبة 27.9% من المبحوثين حاصلين على تعليم جامعي، وأن نسبة 13% أميون، وأن نسبة 7.3% حاصلون على تعليم ابتدائي، في حين أن نسبة 11.7% حاصلين على تعليم إعدادي، وأن نسبة 8.1% من المبحوثين حاصلين على تعليم فوق جامعي.

4- **الحالة العائلية**: بينت النتائج أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين بنسبة 85.9% حالتهم العائلية يعيشان معاً في منزل واحد، وأن نسبة 10.3% من المبحوثين أحدهما متوفى، في حين أن نسبة 3.8% من المبحوثين يعيشون حالات انفصال للزوجين.

5- **الحالة العملية:** تؤكد النتائج أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين بنسبة 79.9% يعملون، وأن نسبة 20.1% منهم لا يعملون ويتقاضون معاش العمل أو معاش الضمان الاجتماعي.

6- **نوع العمل**: أسفرت النتائج أن ما يزيد عن ربع المبحوثين بنسبة 30.9% يعملون موظفون في جهات حكومية، وأن نسبة 14.1% متقاعدون على المعاش، وأن نسبة 28.5% يعملون بمهن وحرف مختلفة.

7- **مكان العمل:** أبرزت النتائج أن ما يقرب من نصف المبحوثين إلا قليلاً بنسبة 44.4% يذهبون للعمل بالمدينة، وأن نسبة 29% منهم يعملون ببعض الحرف بالقرية، بينما نسبة 26% من المبحوثين يعملون ببعض القرى المجاورة، في حين أن نسبة 5% من المبحوثين يذهبون للعمل في مزارع الدواجن وغيرها الموجودة بالصحراء والمجتمعات الجديدة.

جدول 2. التوزيع العددي والنسبي للخصائص الشخصية لعينة البحث

المتغيرات الشخصيـة	قرية الصلاحات		قرية اليوسفية		قرية غازي مصبح		الاجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1- الســـن:								
الفئة العمرية الأولى:(27 – 44 سنة)	98	45.8	57	53.3	31	64.6	186	50.4
الفئة العمرية الثانية:(45 - 62 سنة)	84	39.3	35	32.7	12	25.0	131	35.5
الفئة العمرية الثالثة:(63 – 75 سنة)	32	15	15	14.0	5	10.4	52	14.1
الإجمالـــــي	214	100.0	107	100.0	48	100.0	369	100.0
2- النوع:								
ذكر	179	83.6	104	97.2	41	85.4	324	87.8
أنثي	35	16.4	3	2.8	7	14.6	45	12.2
الإجمالـــــي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
3- الحالة التعليمية:								
أمي	29	13.6	12	11.2	7	14.6	48	13.0
يقرأ ويكتب	5	2.3	5	4.7	3	6.3	13	3.5
ابتدائي	12	5.6	11	10.3	4	8.3	27	7.3
إعدادي	22	10.3	17	15.9	4	8.3	43	11.7
ثانوي	62	29.0	24	22.4	19	39.6	105	28.5
جامعي	64	29.9	29	27.1	10	20.8	103	27.9
فوق جامعي	20	9.3	9	8.4	1	2.1	30	8.1
الإجمالـــــي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
4- الحالة العائلية:								
انفصال الزوجين	2	9	9	8.4	3	6.3	14	3.8
يعيشان معاً	184	86.0	89	83.2	44	91.7	317	85.9
أحدهما متوفى	28	13.1	9	8.4	1	2.1	38	10.3
كلاهما متوفى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالـــــي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
5- الحالة العملية:								
يعمل	171	79.9	92	86.0	32	66.7	295	79.9
لا يعمل	43	20.1	15	14.0	16	33.3	74	20.1
الإجمالـــــي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
6- نوع العمل								
موظف حكومي	73	34.1	33	30.8	8	16.7	114	30.9
متقاعد	36	16.8	9	8.4	7	14.6	52	14.1
نجار	5	2.3	5	4.7	2	4.2	12	3.3
حداد	7	3.3	6	5.6	3	6.3	16	4.3
سباك	9	4.2	7	6.5	4	8.3	20	5.4
كهربائي	17	7.9	9	8.4	3	6.3	29	7.9
نقاش	8	3.7	11	10.3	2	4.2	21	5.7
أخرى	59	27.6	27	25.2	19	39.6	105	28.5
الإجمالـــــي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
7- مكان العمل								
القرية	46	21.5	38	35.5	23	47.9	107	29.0
القرى المجاورة	55	25.7	29	27.1	12	25.0	96	26.0
المدينة	113	52.8	38	35.5	13	27.1	164	44.4
المزارع بالصحراء	-	-	2	1.9	-	-	2	.5
الإجمالـــــي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0

النتائج والمناقشات

أولا: النتائج المتعلقة بدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة:

أ- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال فيما يخص التلاميذ بقرى الدراسة

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (3) أن حوالي 46.1% من عينة الدراسة أشاروا إلى لدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال فيما يتعلق بالتلاميذ بدرجة متوسطة، وأن ما يقرب من نصف المبحوثين إلا قليلاً بنسبة 48.5% أكدوا على دور المؤسسات التعليمية فيما يخص التلاميذ بدرجة مرتفعة، في حين أن نسبة 5.4% من المبحوثين أوضحوا دور هذه المؤسسات بنسبة منخفضة.

ب- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال فيما يخص المعلم بقرى الدراسة

تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (3) أن ما يقرب ما غالبية المبحوثين بنسبة 87.5% أشاروا إلي لدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال فيما يتعلق بالمعلم ذ بدرجة متوسطة، وأن نسبة 8.1% أكدوا على دور المؤسسات التعليمية فيما يخص المعلم بدرجة منخفضة، في حين أن نسبة 4.3% من المبحوثين أوضحوا دور هذه المؤسسات بنسبة مرتفعة.

ج- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات التعليمية بالتعاون مع الأسرة في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (3) أن ما يقرب ما غالبية المبحوثين بنسبة 83.5% أشاروا إلى لدور المؤسسات التعليمية بالتعاون مع الأسرة في مواجهة عمالة الأطفال بدرجة متوسطة، وأن نسبة 9.8% أكدوا على دور المؤسسات التعليمية بالتعاون مع الأسرة بدرجة منخفضة، في حين أن نسبة 6.8% من المبحوثين أوضحوا دور هذه المؤسسات التعليمية بالتعاون مع الأسرة بنسبة مرتفعة.

د- النتائج المتعلقة بالدرجة الكلية بدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة

بينت النتائج الواردة بالجدول رقم (3) أن حوالي غالبية المبحوثين بنسبة 91.3% أشاروا إلي دور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال متوسطة، وتزيد هذه النسبة لتصل إلي نحو 92.1% بقرية الصلاحات، بينما تزيد هذه إلي نحو 93.5% بقرية اليوسفية، بينما تقل هذه النسبة إلى نحو 83.3% بقرية غازي مصبح، وتؤكد النتائج أن نسبة 7% من المبحوثين أفادوا بدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال بدرجة مرتفعة في قرية الصلاحات، وتزيد هذه النسبة لتصل إلي 9% بقرية اليوسفية، وتقل عن ذلك بقرية غازي مصبح لتصل نحو 2.1%، في حين أن 4.1% من المبحوثين أوضحوا أن دور المؤسسات التعليمية بدرجة منخفضة، حيث تتضح بدرجة كبيرة بقرية غازي مصبح بنسبة تصل إلي14.6%، وتقل هذه الدرجة بقرية اليوسفية لتكون 5.6% .

جدول 3. التوزيع العددي والنسبي لدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الاطفال بمنطقة البحث.

دور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال	قرية الصلاحات		قرية اليوسفية		قرية غزي مصبح		الاجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1- دور المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بالتلاميذ								
منخفض من 10 - 19 درجة	11	5.1	2	1.9	7	14.6	20	5.4
متوسط من 20 - 29 درجة	81	37.9	56	52.3	33	68.8	170	46.1
مرتفع من 30 - 40 درجة	122	57.0	49	45.8	8	16.7	179	48.5
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
2- دور المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بالمعلم								
منخفض من 10 - 19 درجة	12	5.6	6	5.6	12	25.0	30	8.1
متوسط من 20 - 29 درجة	195	91.1	93	86.9	35	72.9	323	87.5
مرتفع من 30 - 40 درجة	7	3.3	8	7.5	1	2.1	16	4.3
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
3- دور المؤسسات التعليمية في التعاون مع الأسرة								
منخفض من 10 - 19 درجة	11	5.1	13	12.1	12	25.0	36	9.8
متوسط من 20 - 29 درجة	192	89.7	86	80.4	30	62.5	308	83.5
مرتفع من 30 -40 درجة	11	5.1	8	7.5	6	12.5	25	6.8
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
4- الدرجة الكلية لدور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الاطفال								
منخفضة من 30 - 59 درجة	2	.9	6	5.6	7	14.6	15	4.1
متوسطة من 60 - 89 درجة	197	92.1	100	93.5	40	83.3	337	91.3
مرتفعة من 90 - 120 درجة	15	7.0	1	0.9	1	2.1	17	4.6
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0

المصدر: البيانات الواردة بالجدول حسبت عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) من واقع استمارة الاستبيان2024م

ومن خلال ما تم عرضه من نتائج يمكن القول بأن أكثر من 95.4% من المبحوثين أوضحوا أن دور المؤسسات التعليمية في مواجهة عمالة الأطفال بقري مجتمع الدراسة تنحصر ما بين الدرجة المرتفعة والمتوسطة، وهذا يظهر بوضوح في قريتي الصلاحات، اليوسفية حيث تصل في قرية الصلاحات 99.1%.

ثانيا: النتائج المتعلقة بدور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة:

أ- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات الصحية (الطب الوقائي) في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين إلا قليلاً بنسبة 73.2% أشاروا إلي لدور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال فيما يتعلق بالطب الوقائي بدرجة متوسطة، وأن نسبة 23.8% المبحوثين أكدوا على دور المؤسسات الصحية فيما يخص الطب الوقائي بدرجة مرتفعة، في حين أن نسبة 3% من المبحوثين أوضحوا دور المؤسسات الصحية فيما يتعلق بالطب الوقائي بدرجة منخفضة.

ب- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات الصحية (الطب العلاجي) في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة

أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين قليلاً بنسبة 79.4% أشاروا إلي لدور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال فيما يتعلق بالطب الوقائي بدرجة متوسطة، وأن نسبة 11.9% المبحوثين أكدوا على دور المؤسسات الصحية فيما يخص الطب الوقائي بدرجة مرتفعة، في حين أن نسبة 8.7% من المبحوثين أوضحوا دور المؤسسات الصحية فيما يتعلق بالطب الوقائي بدرجة منخفضة.

جـ- النتائج المتعلقة بالدرجة الكلية بدور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة

بينت النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن حوالي 69.6% من المبحوثين أشاروا إلي دور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال متوسطة، وتزيد هذه النسبة لتصل إلي نحو 74.3% بقرية الصلاحات، بينما تقل هذه النسبة إلي نحو 68.8% بقرية غازي مصبح، بينما تقل هذه النسبة إلى نحو 60.7% بقرية اليوسفية، وتؤكد النتائج أن نسبة 27.4% من المبحوثين أفادوا بدور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال بدرجة مرتفعة، حيث تصل النسبة في قرية الصلاحات حوالي 25.2%، وتزيد هذه النسبة لتصل إلي 36.4% بقرية ليوسفية، وتقل عن ذلك بقرية غازي مصبح لتصل نحو 16.7%، في حين أن 3% من المبحوثين أوضحوا أن دور المؤسسات الصحية بدرجة منخفضة، حيث تتضح بدرجة كبيرة بقرية غازي مصبح بنسبة تصل إلي14.6%، وتقل هذه الدرجة بقرية الصلاحات لتكون 0.5%

.

جدول 4. التوزيع العددي والنسبي لدور المؤسسات الصحية في مواجهة عمالة الأطفال بمنطقة البحث.

دور المؤسسات الصحية	قرية الصلاحات		قرية اليوسفية		قرية غزي مصبح		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1- الطب الوقائي								
منخفضة من 8 - 15 درجة	4	1.9	3	2.8	4	8.3	11	3.0
متوسطة من 16 - 23 درجة	172	80.4	64	59.8	34	70.8	270	73.2
مرتفعة من 24 - 32	38	17.8	40	37.4	10	20.8	88	23.8
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
2- الطب العلاجي								
منخفضة من 8 - 15 درجة	17	7.9	7	6.5	8	16.7	32	8.7
متوسطة من 16 - 23 درجة	185	86.4	75	70.1	33	68.8	293	79.4
مرتفعة من 24 - 32 درجة	12	5.6	25	23.4	7	14.6	44	11.9
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
3- الدرجة الكلية لدور المؤسسات الصحية عمالة الأطفال								
منخفضة من 16 - 31 درجة	1	0.5	3	2.8	7	14.6	11	3.0
متوسطة من 32 - 47 درجة	159	74.3	65	60.7	33	68.8	257	69.6
مرتفعة من 48 - 64 درجة	54	25.2	39	36.4	8	16.7	101	27.4
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0

المصدر: البيانات الواردة بالجدول حسبت عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) من واقع استمارة الاستبيان2024م

ثالثا: النتائج المتعلقة بدور المؤسسات الأسرية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة:

أ- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات الأسرية المرتبطة بالتماسك الأسري بقرى الدراسة

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (5) أن ثلاثة أرباع المبحوثين بنسبة 75.6% أشاروا إلي لدور المؤسسات الأسرية في مواجهة عمالة الأطفال فيما يتعلق بالتماسك الأسري بدرجة متوسطة، وأن نسبة 19.8% أكدوا على دور الأسرة فيما يتعلق بالتماسك الأسري بدرجة مرتفعة، في حين أن نسبة 4.6% من المبحوثين أوضحوا دور الأسرة في التماسك الأسري بنسبة منخفضة.

ب- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات الأسرية المرتبطة بحل المشكلات الأسرية بقرى الدراسة

تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (5) أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين بنسبة 80.2% أشاروا إلي المؤسسات الأسرية في يتعلق بحل المشكلات متوسط، وأن نسبة 13.3% أكدوا على دور الأسرة فيما يخص حل المشكلات الأسرية مرتفع، في حين أن نسبة 6.5% من المبحوثين أوضحوا دور الأسرة في حل المشكلات منخفض.

جـ- النتائج المتعلقة بدور المؤسسات الأسرية المرتبطة بالتوافق الأسري بقرى الدراسة

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) أن نسبة 79.1% من المبحوثين أكدوا على دور المؤسسات الأسرية في تعزيز التوافق الأسري لمواجهة عمالة الأطفال متوسط، وأن نسبة 17.6% أكدوا على دور المؤسسات الأسرية في العمل على التوافق الأسري داخل الأسرة مرتفع، في حين أن نسبة 3.3% من المبحوثين أوضحوا أن دور المؤسسات الأسرية في هذا الشأن منخفض.

د- النتائج المتعلقة بالدرجة الكلية بدور المؤسسات الأسرية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة

بينت النتائج الواردة بالجدول رقم (5) أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين بنسبة 82.9% أشاروا إلي الدرجة الكلية لدور المؤسسات الأسرية في مواجهة عمالة الأطفال متوسطة، وتزيد هذه النسبة لتصل إلي نحو 88.3% بقرية الصلاحات،

بينما تقل هذه النسبة إلي نحو 75.7% بقرية اليوسفية، بينما تقل هذه النسبة إلى نحو 75% بقرية غازي مصبح، وتؤكد النتائج أن نسبة 11.4% من المبحوثين أفادوا بدور الأسرة في مواجهة عمالة الأطفال بدرجة مرتفعة، وتزيد هذه النسبة في قرية اليوسفية حيث تصل نحو 21.5%، بينما تقل هذه النسبة إلى 20.8% في قرية غازي مصبح، في حين أن 5.7% من المبحوثين أوضحوا أن المؤسسات الأسرية بدرجة منخفضة، حيث تتضح بدرجة كبيرة بقرية اليوسفية بنسبة تصل إلي2.8%، وتزيد هذه الدرجة بقرية الصلاحات لتكون 7.5% .

جدول 5. التوزيع العددي والنسبي لدور المؤسسات الأسرية في مواجهة عمالة الاطفال بمنطقة البحث.

دور المؤسسات الأسرية	قرية الصلاحات		قرية اليوسفية		قرية غازي مصبح		الاجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1- التماسك الأسري								
منخفض من 6 - 11 درجة	5	2.3	8	7.5	4	8.3	17	4.6
متوسط من 12 - 17 درجة	191	89.3	63	58.9	25	52.1	279	75.6
مرتفع من 18 - 24 درجة	18	8.4	36	33.6	19	39.6	73	19.8
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
2- حل المشكلات الأسرية								
منخفض من 6 - 11 درجة	10	4.7	10	9.3	4	8.3	24	6.5
متوسط من 12 - 17 درجة	189	88.3	72	67.3	35	72.9	296	80.2
مرتفع من 18 - 24 درجة	15	7.0	25	23.4	9	18.8	49	13.3
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
3- التوافق الأسري								
منخفض من 6 - 11 درجة	2	0.9	6	5.6	4	8.3	12	3.3
متوسط من 12 - 17 درجة	201	93.9	67	62.6	24	50.0	292	79.1
مرتفع من 18 - 24 درجة	11	5.1	34	31.8	20	41.7	65	17.6
الإجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0
4- الدرجة الكلية لدور الأسرة في مواجهة عمالة الأطفال								
منخفض من 18 - 35 درجة	16	7.5	3	2.8	2	4.2	21	5.7
متوسطة من 36 - 53 درجة	189	88.3	81	75.7	36	75.0	306	82.9
مرتفعة من 54 - 72 درجة	9	4.2	23	21.5	10	20.8	42	11.4
الاجمالي	214	100.0	107	100	48	100.0	369	100.0

المصدر: البيانات الواردة بالجدول حسبت عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) من واقع استمارة الاستبيان2024م

رابعا: النتائج المتعلقة بطبيعة العلاقة بين عمالة الأطفال بقرى الدراسة ودور المؤسسات (التعليمية، الصحية، الأسرية) في مواجهة عمالة الأطفال:

أ- العلاقات الارتباطية بين دور المؤسسات المدروسة وبين عمالة الأطفال بقرى الدراسة

لتحقيق الهدف الرابع من هذه الدراسة، تم وضع الفرض الإحصائي الأول والقائل "لا توجد علاقة ارتباطية بين عمالة الأطفال بقرى الدراسة كمتغير تابع، وبين كل من المؤسسات التعليمية، الصحية، والأسرية كمتغيرات مستقلة، وللتحقق من صحة هذه الفروض، تم حساب معامل الارتباط البسيط لبيرسون للتعرف علي العلاقة الارتباطية بين دور المؤسسات التعليمية، والصحية، والأسرية، وبين عمالة الأطفال بقرى الدراسة، والجدول رقم (6) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

حيث اتضح من الجدول (6) فيما بدور المؤسسات في مواجهة عمالة الأطفال وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوي معنوية 0.01 بين عمالة الأطفال كمتغير تابع، وبين دور كل من المؤسسات التعليمية، والصحية، والأسرية في مواجهة عمالة الأطفال بقرى الدراسة، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط لبيرسون لهذه المؤسسات: 0.254، 0.353، 0.452 على الترتيب.

جدول 6. العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين عمالة الأطفال بقرى الدراسة

م	المتغير التابع (عمالة الأطفال)	
	المتغيرات المستقلة	قيم معامل الارتباط البسيط لبيرسون
1	المؤسسات التعليمية	0.254**
2	المؤسسات الصحية	0.353**
3	المؤسسات الأسرية	0.452**

المصدر: البيانات الواردة بالجدول حسبت عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) من واقع استمارة الاستبيان2024م

وبناء على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري المتعلق بدور المؤسسات التعليمية والصحية والأسرة وعلاقتها بعملة الأطفال بقرى الدراسة، وقبول الفرض البحثي.

ب- نسبة مساهمة المؤسسات التعليمية والصحية والأسرية مجتمعة كمتغيرات مستقلة في تفسير التباين الكلي لعمالة الأطفال بقرى الدراسة.

للتعرف علي الإسهام النسبي لدور كل من المؤسسات التعليمية والصحية والأسرية ذات العلاقة الارتباطية في تفسير جزء من التباين لمتغير عمالة الأطفال كمتغير تابع، ولاختبار الفرض البحثي الثاني، تم صياغة الفرض الإحصائي القائل "لا تسهم المؤسسات التعليمية والصحية والأسرية مجتمعة إسهاماً معنويا في تفسير التباين الكلي لعمالة الأطفال بقرى الدراسة.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم حساب معامل الانحدار المتعدد باستخدام التحليل الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد Step Wise Multiple Regression وذلك للتعرف علي الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية في تفسير جزء من التباين الكلي لعمالة الأطفال بقرى الدراسة، وترتيبها حسب حجم تأثيرها علي المتغير التابع، ويوضح جدول (7) ما تم التوصل إليه من نتائج.

أظهرت نتائج التحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج الصاعد ما يلي:

- أشارت النتائج الواردة بجدول (7) أن الثلاث مؤسسات أسهموا إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي لمستوى عمالة الأطفال بقرى الدراسة كمتغير تابع مرتبة تنازلياً وهي: متغير المؤسسات الأسرية حيث يفسر بمفرده نحو (20.4%)، يليه متغير المؤسسات التعليمية بنسبة إسهام (3.9%)، ثم متغير المؤسسات الصحية بنسبة إسهام (1.8%).
- بلغت قيمة (F) المحسوبة لإختبار معنوية الإنحدار (42.903)، وهي قيمة معنوية عند المستوي الإحتمالي 0.01، مما يعني معنوية النموذج ككل عند هذا المستوى الاحتمالي.

وبناء عليه يمكن رفض الفرض الاحصائي القائل: لا تسهم مجموعة المؤسسات التعليمية والصحية والأسرية ذات العلاقة الارتباطية مجتمعة كمتغيرات مستقلة في تفسير جزء من التباين الكلي لعمالة الأطفال كمتغير تابع بقرى الدراسة، وقبول الفرض البحثي البديل جزئيا.

جدول 7. نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي الصاعد لعلاقة المؤسسات التعليمية والصحية والأسرية وبين عمالة الأطفال بقرى الدراسة.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع: عمالة الأطفال بقرى الدراسة					
	الارتباط المتعدد	% التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع R^2	% للتباين المفسر في المتغير التابع	معامل الانحدار الجزئي B	معامل الانحدار الجزئي المعياري Beta	قيمة t	الترتيب
المؤسسات الأسرية	0.452	0.204	0.204	0.185	0.342	**6.379	1
المؤسسات التعليمية	0.493	0.243	0.039	0.070	0.199	**4.390	2
المؤسسات الصحية	0.511	0.261	0.018	0.085	0.157	*2.958	3
معامل الارتباط المتعدد R				0.511			
معامل التحديد R^2		0.261		** معنوي عند مستوي 0.01			
قيمة (F) المحسوبة		**42.903		* معنوي عند مستوي 0.05			

المصدر: البيانات الواردة بالجدول حسبت عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) من واقع استمارة الاستبيان2024م.

المراجع

أبو حاقة، أحمد (2007)، معجم النفائس الوسيط دار النفائس، بيروت.

أبو زيد، أحمد (2010)، الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفسي للأطفال في غزة، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.

جعدلي، على (2013)، المشاكل الناتجة عن عمالة الأطفال، مجلة معارف، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البويرة، العدد (14)، أكتوبر.

خرشف، فاطمة (2020)، أسباب وأبعاد عمالة الأطفال، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، مخبر الاتصال والأمن الغذائي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر.

الدمهوجي، هاني محمد عبد الهادي (2011)، الآثار الاجتماعية لعمالة أطفال الأسر الريفية بمركز أشمون محافظة المنوفية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.

دويدار، عبد الفتاح محمد (2011)، أصول علم النفس المهني وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

رشوان، حسين عبد الحميد (2012)، أطفال الشوارع: دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

رفاعي، عبير محمد عباس محمد (2023)، مخاطر عمل الأطفال والحد منها في ضوء رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، مجلة كلية الآداب (الإنسانيات والعلوم الاجتماعية)، جامعة الفيوم، المجلد (15)، العدد (1) يناير، ص ص 913 – 999.

صدقى، ايمان وقراعة، أمال محمد (2015)، "محددات عمالة الأطفال فى القطاع الزراعى"، الجهاز المركزى المصرى للتعبئة العامة والإحصاء"، المجلد العدد (90)، ص ص 75 – 49.

عازل، عادل (2011)، مبادئ النهج الحقوقي في كفالة حقوق الطفل، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

عبد الحميد، خليل عبد المقصود (2001)، الأثار السلبية لعمالة الطفلة الأنثى في الريف ودور منظمات المجتمع المدني في مواجهتها، المؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة الفيوم.

عبد الفتاح، إبراهيم محمد (2001)، آليات المنظمات الاجتماعية والحكومية والأهلية في مواجهة مشكلة الاتجار بالأطفال، مجلة المجلس العربي للطفولة والتنمية.

عزالدين، إبراهيم (2015)،"نحو رؤية مستقبلية لممارسة طريقة تنظيم المجتمع لتحسين نوعية الحياة لدى الأطفال العاملين "، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، عدد39، مجلد17.

العزب، شاهندة أحمد على، (2022)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمالة الأطفال: دراسة ميدانية على مجموعة من الحالات بمدينة دمياط، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط المجلد (11)، العدد الثاني.

عسيرى، عبد الرحمن بن محمد (2005)، تشغيل الأطفال والانحراف، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

غريب، وليام (2002)، دراسة قانونية حول عمل الأطفال في لبنان وملائمة التشريع العربي مع الاتفاقيات العربية الدولية المبرمة، لبنان.

فهمي، محمد سيد (2000)، أطفال الشوارع – مأساة حضارية في الألفية الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى.

فهمي، نصيف (2009)، أطفالنا في خطر - أطفالنا بلا مأوى –عمالة الأطفال– الأطفال المعاقون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

قنديل، أماني (2009)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المجلس العربي للطفولة والتنمية (2015)، دليل استرشادي لصياغة سياسات حماية الطفل في المنطقة العربية وفق المنهج الحقوقي في المنطقة العربية.

محمد، أسماء محمد عبد الله (2016)، مشكلة عمالة الأطفال بريف محافظة أسيوط، رسالة ماجستير، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

مدحت، منى كمال الدين (2001)، الآثار السلبية والإيجابية لعمالة الأطفال: دراسة سوسيوانثروبولوجية في إحدى قرى الريف المصري، بحث منشور، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة.

منظمة العمل الدولية (2016)، معايير المبادرة العالمية للتقارير: عمالة الأطفال لعام 2016.

مؤسسة بنيان (2021)، ما هي آثار عمالة الأطفال، https://bunean.com

موسى، أحمد محمد (2009)، أطفال الشوارع – مشكلة – وطرق العلاج، المكتبة العصرية، للنشر والتوزيع، المنصورة.

ميخائيل، إيناس أسعد رزق (2010)، محددات السلوك الإيجابي للأسرة الريفية" دراسة ميدانية بقريتين من قرى محافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

النجار، باقر سلمان وشكري، جمال (2003)، عمل الأطفال "دراسة في المحددات الاجتماعية – الاقتصادية لعمالة الأطفال في البحرين"، مجلة الطفولة والتنمية، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

نورالدين، محمد عباس (2001)، تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصرة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد الأول، العدد الثالث، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

ياقـوت، مني يوخنا، وعلي، صفاء محمد نوريم (2018)، الحماية القانونية من عمالة الأطفال، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد (26)، المجلد (7)، ص ص 66- 113.

Angus Stevenson (2010), Oxford Dictionary of English, Oxford University Press, Third Edition, Britis.

Hindam, Hugh D. (2015) The world of child labor: An Historical and regional survey, New York, Routledge.

Kregcie R.V and Morgan D. w, (1979), Educational and Psychological Measurement, College Station, Durham North Carolina, U.S.A.

The Role of Some Rural Organizations in Confrontation Child Labor: A Field Study in some Villages of Dakahlia Governorate

Asmaa H. Mohammed; M. A. Alemam and Amany A. Nader

Department of Agricultural Extension and Rural Society, Faculty of Agriculture – Mansoura University.

ABSTRACT

The research aimed to identify the role of each of the institutions (educational, health, and family) in confronting child labor in the study villages, identify the nature of the relationship between child labor and the role of institutions (educational, health, and family), and estimating the relative contribution of the studied independent variables that have a correlation in explaining part of the total variance of child labor. It was chosen Dakahlia Governorate, and It was chosen three villages: Al-Salahat, Youssoufia, Ghazi Musabeh, which are administratively affiliated with the Beni Ubaid Center. Data was collected through a questionnaire form through personal interviews during the period from January to May 2024. A simple random sample of 369 respondents was selected, the sample size in Al-Salahat village was 214 heads of families, 107 heads of families in Al-Yusufiyah village, and 48 heads of families in Ghazi Musabeh village. Several descriptive and analytical statistical measures were used: frequencies, percentages, weighted arithmetic mean, Pearson's simple correlation coefficient, and stepwise multiple regression coefficient.The most results which is the existence of a positive significant correlation between child labor as a dependent variable and each of (educational institutions, health institutions, and family institutions) at the probability level of 0.01. The three variables contributed significantly to explaining the total variation in child labor in the research area, as family institutions came in the lead with a contribution rate of (20.4%), followed by educational institutions with a contribution rate of (3.9%), then health institutions with a contribution rate of (1.8%).

***Keyword*:** Role - Rural organizations - Child labor